المنصوبات فى كتاب مصابيح الجامع للإمام الدماميني - الحال أنموذجًا

إعداد

الباحثة/ شيماء سامي عبد السميع سيد

باحثة ماجستير فى الآداب تخصص اللغة العربية

معيدة بقسم اللغة العربية

كلية الآداب - جامعة أسيوط

تاريخ الاستلام: ٤/ ٦/ ٢٠٢٢م

تاريخ القبول: ١٥/ ٦/ ٢٠٢٢م

ملخص:

فقد قامت هذه الدراسة برصد جانب مهم من جوانب الدرس النحوي وهو الحال، وقد تناولت القضايا النحوية المتعلقة بالحال في كتاب مصابيح الجامع للإمام الدماميني، مبينةً موقفه من هذه القضايا وموقف بعض العلماء، فوجدته في بعض الأحيان يذكر المسألة ويبدي رأيه فيها، وفي أحيانٍ أخرى، يذكر المسألة دون تعليق.

وجاء البحث في:

التمهيد وثلاثة مباحث رئيسة كالتالي:

تمهيد: تعريف موجز للدماميني

المبحث الأول: : الحال المشتقة و الجامدة

المبحث الثاني: مجيء الحال معرفة

المبحث الثالث: وقوع المصدر موقع الحال

المبحث الرابع: وقوع صاحب الحال نكرة

المبحث الخامس: تعدد الحال

الخاتمة: وفيها ذكر لأهم النتائج التي توصل إليها البحث.

Abstract:

This study observed an important aspect of the grammartical lesson, which is the case (Alhal). It examined the grammatical issues related to the case in the book "Masbah al-Jami'" by Imam al-Damamini, showing his position on these issues and that of some scientists, I found him sometimes mentioning the evening in his hands and sometimes mentioning the issue without comment.

The search came in:

Preamble and three main topics are as follows:

Preface: a brief definition of damamini

The first topic: Derivative and inert state

The second topic: the advent of knowledge

The third topic: the occurrence of the source, the location of the case

The fourth topic: the occurrence of the owner of the situation is nothing

Fifth topic: Multiple cases

Conclusion: It mentions the most important findings of the research.

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وعليه نتوكل والصلاة والسلام على من بعث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد.

الإمام الدماميني هو بدر الدين أبو عبدالله مُحَمَّد بن أبي بكر بن عمر بن أَبى بكر بن مُحَمَّد بن سُلَيْمَان ابْن جَعْفَر بن يحيى بن حُسَيْن بن مُحَمَّد بن أَحْمد بن أَبى بكر ابْن يُوسُف ابْن علي بن صَالح بن إِبْرَاهِيم القرشي المخزومي الإسكندري المالكي المعروف بِابْن الدماميني. الشّيخ، الإمام، العلامة، المحقق، الأديب، المتفنن، الفقيه، الأديب، الشاعر، النحوي، اللغوي، القاضيالمتوفي سنة ٨٢٧ للهجرة. والدماميني: بالفتح نسبة إلى دَمَامِين بلد بصعيد مصر، له العديد من المصنفات ومن أشهرها: تعليق الفوائد علي تسهيل الفوائد وو من أهم شروح التسهيل لإبن مالك،ومنها: ما نحن بصدده كتاب "مصابيح الجامع" من أهم شروح صحيح البخاري.

الحال

الْحَالُ وصفٌ فضلةٌ يُذكرُ لبيانِ هيئَةِ الاسمِ الذي يكونُ الوصفُ له[١]. وصف هَيْئَة الْفَاعِل أَو الْمَفْعُول بِهِ وَأما لَفظهَا فَإِنَّهَا نكرَة تَأتي بعد معرفَة قد تمّ عَلَيْهَا الْكَلَام وَتلك النكرَة هِيَ الْمعرفَة فِي الْمَعْنى[٢]. فهو الاسمُ المنصوبُ، المفسِّرُ لما انبهم من الهيئات، نحو قولك: «جاء زيدٌ راكباً» و «ركبتُ الفرسَ مسرجاً» و «لقيتُ عَبدَ الله راكباً» وما أشبه ذلك . ولا يكون إلا نكرة، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام، ولا يكون صاحبها إلا معرفة[٣].

ومما ورد عند الدماميني من الحال:

١- الحال المشتقة أو الجامدة:

من شروط الحال أن تكون مشتقّةً، لا جامدةً. وقد تكون جامدةً مُؤَوَّلةً بوصفٍ مشتقٍّ، وذلك في ثلاث حالات[٤]:

الأولى: أن تدُلَّ على تشبيهٍ، نحو "كرَّ عليٌّ أسداً"، أي شُجاعاً كالأسد.

الثانيةُ: أن تَدُلَّ على مُفاعلةٍ، نحو "بِعتُكَ الفرَسَ يداً بيدٍ"، أي متقابضينِ.

الثالثةُ: أن تدلَّ على ترتيبٍ، نحو "دخلَ القومُ رجلاً رجلاً"، أي مُترَتّبينَ.

فمثال الحال المشتق حديث سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: "لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي، لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُصْفِحٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ – صلى الله عليه وسلم –: "أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ؟ لأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَغْيَرُ مِنِّي"(٥).

ذكر الدماميني (لضربتُه بالسيف غيرَ مصْفِح)(٦): قال القاضي(٧):

- (مصْفِح) بكسر الفاء وسكون الصاد، ومن كسرها، ومن كسره جعله وصفًا للضارب وحالًا منه.
- (مصْفَح) وروياه بفتح الفاء؛ أي: غيرَ ضاربٍ بعَرْضه، بل بِحَدِّهِ؛ تأكيدًا لبيان ضربه لقتله، فمن فتح الفاء، جعل "غيرَ مصفح" حالًا من السيف.

ومثال الحال الجامدة المؤولة بمشتق حديث: "بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَذه مِنْ هَذه، أَوْ: كَهَاتَيْنِ"، وَقَرَنَ بَيْنَ السَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى"(٨).

ذكر الدماميني (كهاتين): في محل نصب على الحال؛ أي: مقترنين. قال القرطبي: "فعلى النصب يقع التشبيه بالضم، وعلى الرفع يحتمل هذا ويحتمل أن يقع بالتقارب الذي بينهما في الطول"(٩).

٢- مجيء الحال معرفة:

قال ابن مالك: الحال واجب التنكير، وقد يجيء معرّفا بالأداة، أو الإضافة، ومنه عند الحجازيّين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافا إلى ضمير ما تقدّم، ويجعله التّميميّون توكيدا، وربّما عومل بالمعاملتين مركّب العدد، وقضّهم بقضيضهم، وقد يجيء المؤول بنكرة علما(١٠).

ويتضح من ذلك آراء النحاة في هذه القضية [١١]:

- ذهب جمهور النحويين أنّ الحال لا تكون إلا نكرة، وأنّ ما ورد منها معرفاً لفظاً فهو بتأويل نكرة في المعنى كقولهم جاءوا الجماء الغفير، وقول الشاعر

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا ... وَلم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِخالِ[١٢]

- البغدادِيونَ، ويونسُ : يجوز تعريف الحال مطلقا بلا تأويل، فأجازوا : جاء زيد الراكب.

- الكوفيون: فَصلُوا، فقالوا: إنْ تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها وإلاَّ فَلا. فمثال ما تضمن معنى الشرط: زيد الراكب أحسن منه الماشِي . فالراكب، والماشي: حالان، وصح تعريفهما لِتأَولهما بالشرط ؛ إذ التقدير: زيد إذا ركِب أحسن منه إذا مشى.

ومما ورد منه عند الدماميني حديث: "أَمَا إِنَّ جِبْرِيلَ قَدْ نَزَلَ، فَصَلَّى أَمَامَ رَسُولِ اللهِ – صلى الله عليه وسلم –"[١٣].

ذكر الدماميني (فصلى أمامَ رسول الله) قال ابن مالك: لا إشكال في فتح همزة "أَمام"، بل في كسرها؛ لأن إضافة (أمام) محضة، فهو معرفة؛ والموضعُ موضع حال، فوجب جعلُه نكرة بالتأويل كغيره من المعارف الواقعة أحوالاً؛ كـ "أرسلَها العراكَ"[١٤].

٣- وقوع المصدر موقع الحال:

الأصل في الحال أن يكون مشتقا وأن لا يكون مصدرا، لأن المصدر يتضمن الحدث فقط دون من قام بالحدث، والحال إنما هو وصف لصاحب الحال أي لفاعل الحدث، لذا لا يصح في القياس النحوي أن يرد المصدر حالا، لكن الاستعمال اللغوي يناقض هذا الأصل الذي وضعه النحويون للحال؛ فقد وردت الشواهد القرآنية والشواهد

من كلام العرب باستعمال المصدر حالا على خلاف قاعدة النحويين، من ذلك قوله تعالى: (أَوْ تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً)[١٥]. ونحو "جاء ركضاً. قتله صبراً. طلع علينا فجأة أو بغتة. لقيته كفاحاً أو عياناً. كلمته مشافهة. أخذت الدرس سماعاً".

سمع بعض المصادر مما يدل على نوع عامله منصوباً. فقال جمهور البصريين: إنه منصوب على الحال. وهو مؤول بوصف مشتق، وجعلُ هذه المصادر حالاً، كما قالوا، جائز. والأولى أن يجعل ذلك مفعولاً مطلقاً مبيناً للنوع. فهو منصوبٌ على المصدرية لا على الحالية، لأن المعنى على ذلك، فلا حاجة الى التأويل[١٦].

وقد تأول النحويون مثل هذه الاستعمالات الفصيحة عدة تأويلات منها[١٧]:

الأول: رأي سيبويه، أن هذه المصادر منصوبة على خلاف الأصل والتقدير: (جاء راكضا، وتأتيهم الساعةُ باغتةً)، وهكذا.

الثاني: رأي الأخفش والمبرد،أن المصدر منصوب على المفعولية المطلقة لفعل محذوف يدل عليه المذكور، والتقدير: جاء يركض ركضا، وتأتيهم تبغتهم بغتةً، وهكذا.

الثالث: رأي الكوفيين، أن المصدر منصوب على المفعولية المطلق للفعل المذكور، إذ بالإمكان تأويله بالفعل المقدر فيكون التقدير: ركض ركضا، وبغتت الساعةُ بغتةً.

وقد جاءت مصادر أحوالًا بقلة في المعارف، كجاء وحده، وأرسلها العراك". وبكثرة في النكرات، كطلع بغتة، وجاء، ركضا، وقتلته صبرًا، وذلك على التأويل بالوصف، أي مباغتا، وراكضا، ومصبورًا، أي محبوسًا[١٨].

ومما ورد عند الدماميني حديث: "اللَّهُمَّ أَحْصِهِمْ عَدَدًا، وَاقْتُلْهُمْ بَدَدًا، وَلَا تُبْقِ مِنْهُمْ أَحَدًا"[١٩].

ذكر الدماميني (واقتلْهم بَددًا)[٢٠]:

- (بَدَدًا) بفتح الموحدة والدال المهملة الأولى مصدر بمعنى المتبدد أي ذوي بدد، قاله السهيلي.

- (بِددًا) ويروى بكسر الموحدة جمع بدة وهي القطعة من الشيء المتبدد وهو نصب على الحال من المدعو عليهم، أي متفرقين[٢١].

- قال الدماميني: ويجري فيه وجهان آخران: أن يكون بددًا نفسه حالاً على جهة المبالغة، أو على تأويله باسم الفاعل، وعند السهيلي في روضه أن الدعوة أجيبت فيمن مات كافرًا ومن قتل منهم بعد هذه الدعوة فإنما قتلوا بددًا غير معسكرين ولا مجتمعين.

٤- وقوع صاحب الحال نكرة:

والأصلُ في صاحبها أن يكون معرفةً، كما رأيتَ. وقد يكونُ نكرةً، بأحدِ أربعةِ شروطٍ[٢٢]:

١- أن يتأخرَ عنها، نحو "جائني مُسرعاً مُستنجدٌ فأنجدتهُ"، ومنه قولُ الشاعر

لعَزَّةَ مَوحِشاً طَلَلُ ... يَلوحُ كأنَّهُ خِلَلُ[٢٣]

٢- أن يسبقه نفيٌ أو نهيٌ أو استفهامٌ فالأولُ نحو قولهُ تعالى {وما أهلكنا من قريةٍ إلا لها مُنذِرُونَ}[٢٤] "والثاني نحو :لا يَبغِ امرؤ على امرئ مُستسهِلاً أي بَغيَهُ، والثالث نحو:"أَجاءكَ أحدٌ راكباً".

٣- أن يتَخصَّصَ بوصفٍ أو إضافةٍ، ومنهُ قوله تعالى { فيها يُفرَقُ كلُّ أمر حكيمٍ، أمراً من عندِنا}[٢٥]، وقوله { في أربعة ايامٍ سَواءً للسائلين}[٢٦]

٤- أن تكون الحالُ بعدَهُ جملةً مقرونةً بالواو، كقوله تعالى {أو كالذي مَرَّ على قريةٍ، وهيَ خاويةٌ على عُرُوشها}(٢٧).

وقد يكونُ صاحبُ الحالِ نكرةً بلا مُسَوِّغٍ، وهو قليلٌ، كقولهم "عليه مِئَةٌ بيضاً"، وفي الحديث "صلَّى رسولُ اللهِ، صلَّى الله عليه وسلَّم، قاعداً وصلَّى وراءهُ رجالٌ قِياماً".

ومما ورد منه عند الدماميني حديث: "سَمِعَ رَسُولُ اللهِ – صلى الله عليه وسلم– صَوْتَ خُصُومٍ بِالْباب، عَالِيَةٍ أَصْوَاتُهُمَا، وَإِذَا أَحَدُهُمَا يَسْتَوْضعُ الآخَرَ، وَيَسْتَرْفِقُهُ فِي شَيْءٍ"(٢٨).

ذكر الدماميني (عاليةٍ): بجر "عاليةٍ"، صفة لخصوم، وبنصبه على الحال من خصوم، وإن كان نكرة؛ لتخصصه بالوصف، أو من الضمير المستكنِّ في الظرف المستقر(٢٩).

٥- **تعدد الحال:**

يجوزُ أنْ يَتَعَدَّدُ الحَالُ وصَاحِبُهُ واحدٌ، أو مُتَعَدِّدٌ(٣٠):

- فالأوَّل نحو "جاء زيد راكبا ضاحكا" وقوله:

عَلَيَّ إذا لاَقَيْتُ لَيْلَى بِخَلْوَةٍ ... أنَ ازْدَارَ بيتَ اللَّهِ رَجْلاَنَ حَافياً(٣١)

- والثاني: إنْ اتَّحَدَ لَفْظُهُ ومعنَاهُ ثُنِّي أو جُمِع نحو: {وَسَخَّرَ لكُم الشَّمْسَ والْقَمَرَ دَائِبيْنِ}(٣٢). والأصلُ: دَائِبَةً ودَائِباً

وإن اخْتَلَفَ فُرِّق بغَير عَطْف وجُعِل أَوَّلُ الحَالَيْن لِثَاني الاسْمَيْن وثانيهما للأَوَّل نحو" لَقِيتُ زَيْداً مُصْعِداً مُنْحدِراً فمُصْعِداً حالٌ من زَيد، ومُنْحَدِراً حال من التاء. وقد تأتي على الترتيب إنْ أَمن اللَّبْس كقولك: "لَقِيتُ هِنداً مُصعِداً مُنْحَدِرةً" .

ومما ورد عند الدماميني من تعدد الحال، في كتاب التفسير لسورة الصف قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ}[٣٣]."وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: {مَرْصُوصٌ}: مُلْصَقٌ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، وَقَالَ غَيْرُهُ: بِالرَّصَاصِ.[٣٤]"

ذكر الدماميني قول الزمخشري: حالان متداخلتان[٣٥]. وقال صاحب "الانتصاف": يريد أن معنى الأولى مشتملٌ على الثانية؛ فإن هيئة التراصّ غيرُ هيئة الاصطفاف، وهذا منتقَد؛ لأن النحاة لا يريدون بالتداخل هذا، وإنما مرادهم أن الحال الثانية وقعت جزءًا من الحال الأولى؛ لأن معنى "صفًا": مصطفين، وفيه ضمير، وقوله: {كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ} حال من الضمير المذكور، فالحال الثانية داخلة في الأولى، وهو كقوله تعالى: {إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ}[٣٦].

قال فيه الزمخشري: إنهما حالان متداخلتان على أحد الوجهين بناء على أن {لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ} حالٌ من ضمير "يلعبون"[٣٧]. قال أبو البقاء: وَ (صَفًّا): حَالٌ، وَكَذَلِكَ (كَأَنَّهُمْ)[٣٨].

ويتضح هذا القول في الإعراب المفصل لـ {صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيانٌ مَرْصُوصٌ}: حالان متداخلتان أي ان معنى الأولى مشتمل على معنى الثانية؛ لأن التراص هيئة للاصطفاف – الأولى منصوبة بالفتحة والثانية جملة في محل نصب. و «صفا» بمعنى: صافين أنفسهم أو مصفوفين. كأن: حرف مشبه بالفعل من أخوات «ان» يفيد التشبيه و «هم» ضمير الغائبين في محل نصب اسم «كأن» أي كأنهم في تراصهم من غير فرجة ولا خلل. بنيان: خبر «كأن» مرفوع بالضمة. مرصوص: صفة–نعت– لبنيان مرفوعة مثلها بالضمة[٣٩].

واستنادًا إلى ما جاء ترى الباحثة أنه يجوزُ أنْ يَتَعَدَّدُ الحَالُ وصَاحِبُهُ واحدٌ، أو مُتَعَدِّدٌ.

الخاتمة

وفي الختام نحمد الله الذي يسر كتابة هذا البحث، فهو صاحب الفضل والنعم، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وكريم فضله وعظيم إحسانه، ونصلي ونسلم على خاتم رسله وخير خلقه محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم.

ويتضح لنا مما سبق اهتمام الدماميني بالجانب النحوي والصرفي في شرحه لأحاديث صحيح البخاري؛ إذ قلما يجدُ قضية، إلا ويستعينُ فيها بالجانب النحوي في المناقشة والترجيح؛ ناقلًا أقوال مَن سبقه إلى شرح صحيح البخاري؛ من أمثال الزركشي.

دقةُ الدماميني في دراسة المسائل النحوية؛ التي بتعدُّد الأوجه الإعرابية فيها يختلفُ معنى الحديث. و حسنُ توظيفه للجانب النحوي في شرح الحديث الشريف.

□

الهوامش

(١) جامع الدروس: ٧٨/٣

(٢) اللمع: ص٦٢

(٣) حاشية الآجرومية: ص١٠٤-١٠٥

(٤) جامع الدروس: ٨٤/٣، ضياء السالك: ٢٠٩/٢

(٥) صحيح البخاري: ٣٥/٧

(٦) مصابيح الجامع: ٦٦/٩-٦٧، التوضيح: ١٠٤/٢٥

(٧) مشارق الأنوار: ٤٩/٢

(٨) صحيح البخاري: ٥٣/٧

(٩) مصابيح الجامع: ٩٠/٩، عقود الزبرجد (مجلة): ج٧٣-٤٥/٧٤، اللامع الصبيح: ٤٣٠/١٣.

(١٠) تسهيل الفوائد: ابن مالك ص١٠٨، تمهيد القواعد: ٢٢٥٦/٥

(١١) شرح ابن عقيل: ٢٤٨/٢-٢٥١

(١٢) البيت من الوافر للبيد بن ربيعة العامري، في ديوانه ص ٨٦؛ وأساس البلاغة (نغص)؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٩٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٠؛ وشرح التصريح ١/ ٣٧٣؛ والكتاب ١/ ٣٧٢؛ ولسان العرب ٧/ ٩٩ (نغص)، ١٠/ ٤٦٥ (عرك)، ١١/ ٢٤٣ (دخل)؛ والمعاني الكبير ص ٤٤٦؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢١٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٨٥؛ والإنصاف ٢/ ٨٢٢ ؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٩٤ (ملك)؛ والمقتضب ٣/ ٢٣٧.

الشاهد فيه: قوله " العراك " حيث وقع حالا مع كونه معرفة والحال لا يكون إلا نكرة وإنما ساغ ذلك لانه مؤول بالنكرة، أي: أرسلها معتركة، يعني مزدحمة.

(١٣) صحيح البخاري: ١١٣/٤

(١٤) مصابيح الجامع: ٥٦/٧-٥٧، نظر: "شواهد التوضيح:ص: ١٩٣، التنقيح: ٧١٣/٢،عقود الزبرجد: ٢٨٤/٣-٢٨٥

(١٥) سور يوسف: الآية ١٠٧

(١٦) جامع الدروس: ٨٥/٣

(١٧)ينظر بتصرف شرح تسهيل: ٢٦٦/٥، ضياء السالك: ٢١٤/٢-٢١٥، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٩٦/١٠،

(١٨) ضياء السالك: ٢١٤/٢

(١٩) صحيح البخاري: ٧٨/٥

(٢٠) مصابيح الجامع: ٤١٦/٧-٤١٩، شرح القسطلاني: ٢٦٠/٦

(٢١) عمدة القاري: ١٠١/١٧، اللامع الصبيح: ٩٣/٩

(٢٢) جامع الدروس: ٨٨/٣-٨٩، وينظر معجم القواعد: ٢٧١/١

(٢٣) البيت من الوافر لكثير عزة في ملحق ديوانه ص ٥٣٦؛ وشرح التصريح ١/ ٣٧٥؛ وله أو لذي الرمة في خزانة الأدب ٣/ ٢٠٩؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٠٠. والشاهد فيه: تنكير صاحب الحال "طلل" مع تقدّم الحال عليه، وهذا غيرُ قبيح.

(٢٤) سورة الشعراء: الآية ٢٠٨

(٢٥) سورة الدخان: الآية ٤-٥

(٢٦) سورة فصلت: الآية ١٠

(٢٧) سورة البقرة: الآية ٢٥٩

(٢٨) صحيح البخاري: ١٨٧/٣

(٢٩) مصابيح الجامع: ١٣٥/٦-١٣٦، شرح القسطلاني: ٤٢٨/٤، اللامع الصبيح: ٢٦٣/٨

(٣٠) شرح الأشمونى: ٢٦/٢، معجم القواعد: ٢٧٢/١

(٣١) البيت من الطويل البيت للمجنون في ديوانه ص٢٣٣؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ١/ ٣٨٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٥٩؛ ولسان العرب ١١/ ٢٦٨ "رجل"؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٦١.شرح أبيات المغني ٧/ ١٨، والأشموني/ ٢/ ٨٤،، شرح الشواهد: ٣٤٢/٣

شاهد على أن «رجلان – وحافيا» حالان متعددان من فاعل المصدر المحذوف، والأصل: زيارتي بيت الله، فلما حذف الفاعل، وهو الياء، أضيف المصدر إلى المفعول،. ويجوز أن يكون صاحب الحال، الياء في «عليّ» أو ضمير المتكلم في رواية: «نذرت إذا لاقيت ليلى».

(٣٢) سورة إبراهيم: الآية ٣٣

(٣٣) سورة الصف: الآية ٤

(٣٤) صحيح البخاري: ١٥١/٦

(٣٥) الكشاف: ٥٢٤/٤

(٣٦) سورة الأنبياء: الآية ٢

(٣٧) مصابيح الجامع: ٤٤٢/٨-٤٤٣

(٣٨) التبيان: ٢٢٠/٢

(٣٩) الإعراب المفصل: ٥٠١/١١-٥٠٢

قائمة المصادر والمراجع

١- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (شرح القسطلاني): أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: ٩٢٣هـ) الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر الطبعة: السابعة، ١٣٢٣ هـ.

٢- الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: بهجت عبد الواحد صالح، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة: الثانية، ١٤١٨ هـ.

٣- التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح (شرح صحيح البخاري): لبدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤) دراسة وتحقيق الدكتور يحيى بن محمد علي الحكمي، الناشر : مكتبة الرشد.

٤- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : ٦١٦هـ)، المحقق : علي محمد البجاوي، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٥- التوضيح لشرح الجامع الصحيح: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ) المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث الناشر: دار النوادر، دمشق – سوريا الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

٦- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (مع الكتاب حاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣)، وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعى) المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي– بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ.

٧- اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح: شمس الدين البِرْماوي، أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى النعيمي العسقلاني المصري الشافعي (ت ٨٣١ هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

٨- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.

٩- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، المحقق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر: ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

١٠- جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

١١- حاشية الآجرومية: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي (ت ١٣٩٢هـ).

١٢- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤ هـ)، تصدير: محمود محمد شاكر، الناشر: دار الحديث، القاهرة.

١٣- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ.

١٤- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

١٥- شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، المحقق: الدكتور طَه مُحسِن، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.

١٦- صحيح البخاري: أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق

مصر، ١٣١١ هـ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني، ثم صَوّرها بعنايته: د. محمد زهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى عام ١٤٢٢ هـ لدى دار طوق النجاة – بيروت، مع إثراء الهوامش بترقيم الأحاديث لمحمد فؤاد عبد الباقي، والإحالة لبعض المراجع المهمة.

١٧- ضياء السالك إلى أوضح المسالك: محمد عبد العزيز النجار،الناشر: مؤسسة الرسالة،الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٨- عُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْند الإمَام أَحْمد: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، حَقّقه وَقَدم لَه: د. سَلمان القضَاة، الناشر: دَار الجيل، بَيروت – لبنان، عام النشر: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

١٩- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المحقق: حسن موسى الشاعر، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (مجلة).

٢٠- عمدة القاري شرح صحيح البخاري: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (ت ٨٥٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٢١- مشارق الأنوار على صحاح الآثار: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت ٥٤٤هـ)، دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.

٢٢- مصابيح الجامع: محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بالدماميني، وبابن الدماميني (ت ٨٢٧ هـ)اعتنى به تحقيقا وضبطا وتخريجا: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا،الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩ م.